

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.5
17 November 2020
ORIGINAL: ARABIC



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا موجز تنفيذي



الأمم المتحدة
بيروت، 2020

20-00443

© 2020 الأمم المتحدة

حقوق الطبع محفوظة

هذه طبعة للتوزيع المحدود لحين صدور الوثيقة في شكلها النهائي.

الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

تعذر التحقق من بعض المراجع فأبقيت كما وردت في النص الأصلي.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولارات الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثنائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثنائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

المحتويات

الصفحة

1	مقدمة
		<u>الفصل</u>
1	أولاً- التعرُّر الاقتصادي والأزمة السياسية في ليبيا
1	ثانياً- كلفة الصراع الاقتصادية
1	ألف- الأثار على الاقتصاد الكلي
4	باء- الأثر المالي
4	ثالثاً- الاستنتاجات وما يترتب عليها من سياسات

مقدمة

يَعرض هذا التقرير الوضع في ليبيا، حيث سارعت الفصائل المتحاربة إلى الدخول في صراع مدمر بعد انتفاضات عام 2011. وقد خلف هذا الصراع آثاراً عميقة في اقتصاد ليبيا واقتصادات البلدان المجاورة أي تونس والسودان ومصر التي تربطها بليبيا علاقات اقتصادية واسعة على مستويات التجارة والاستثمار وعمالة المهاجرين، وطالت آثاره التعاون الإقليمي بشكل عام.

وأطلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مشروعاً لدراسة آثار السلام وإعادة الإعمار في ليبيا على البلدان المجاورة وعلى التعاون الإقليمي. ويتألف المشروع من مرحلتين متكاملتين. تقيس المرحلة الأولى الآثار المباشرة لاقتصاد الحرب على ليبيا. وتنتظر المرحلة الثانية في الفرص التي تتيحها عملية السلام وإعادة الإعمار في ليبيا على البلدان المجاورة والتعاون الإقليمي. ويركز هذا التقرير على المرحلة الأولى من المشروع.

أولاً- التعثر الاقتصادي والأزمة السياسية في ليبيا

يجزم التقرير بأن الاعتماد الكبير على المواد الهيدروكربونية في ليبيا عمق التحديات التي تنطوي عليها الاقتصادات الريعية (المرض الهولندي)، ما أسهم في زعزعة استقرار النظام السياسي السابق وسقوطه في عام 2011.

والمرض الهولندي هو الذي تسبب بالعلل الثلاث التي أصابت الاقتصاد الليبي قبل الانتفاضات: التأثير الشديد بالديناميات الاقتصادية لقطاع الهيدروكربونات وتقلباته؛ افتقار الاقتصاد إلى التنويع وعدم مرونة هيكله الاقتصادية؛ مقاومة الإصلاح والتغيير. وقد أضعفت هذه العلل النظام الاقتصادي الليبي وساهمت في زعزعة النظام السياسي وسقوطه. وباءت الجهود العديدة التي بُذلت لإصلاح الاقتصاد الليبي بالفشل، بسبب ضعف المؤسسات وهو من سمات الأنظمة الريعية، ورفض السلطات السياسية تحمّل مسؤولياتها أمام المواطنين.

وبالنتيجة، أدى الاعتماد على عائدات الصادرات المرتبطة بتقلب أسعار المواد الهيدروكربونية، وضعف التنويع الاقتصادي، وضعف المؤسسات، ومعارضة التغيير إلى زعزعة الاستقرار السياسي في ليبيا بدءاً بانتفاضات عام 2011.

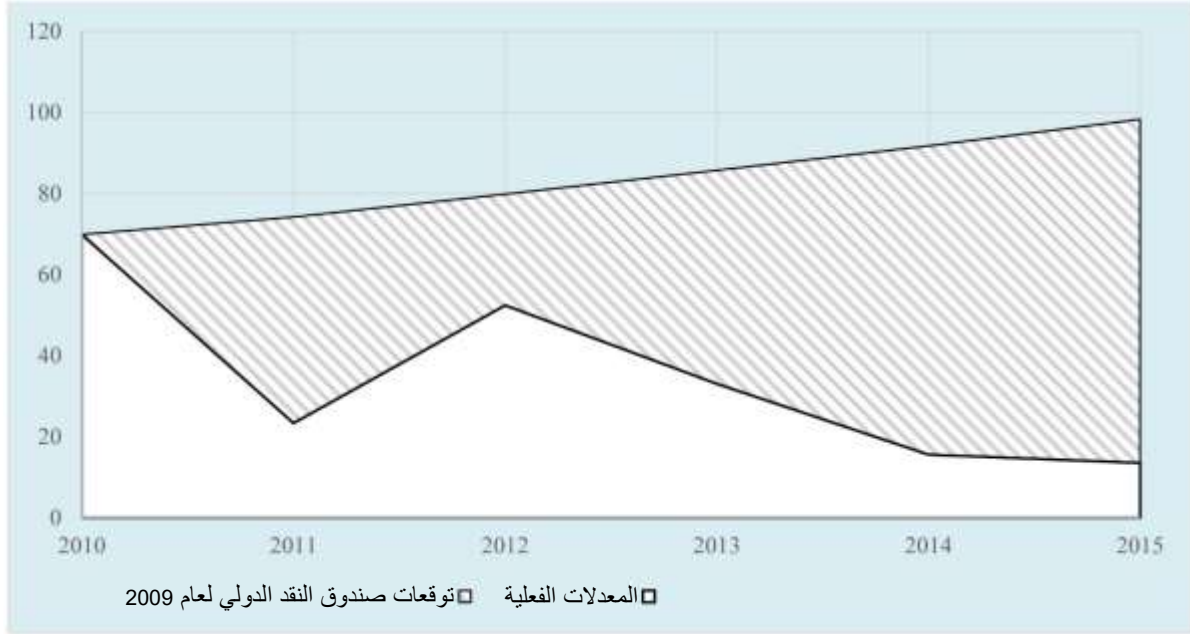
ثانياً- كلفة الصراع الاقتصادية

ألف- الآثار على الاقتصاد الكلي

أدى الصراع في ليبيا إلى انكماش الاقتصاد، ولا سيما من حيث الناتج المحلي الإجمالي، فتراجع الاستثمار وتقلص الاستهلاك. وتتيح المقارنة بين توقعات صندوق النقد الدولي وأداء الاقتصاد الليبي تقدير

الخسارة التي ألحقها الصراع في الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ 292.2 مليار دينار ليبي في الفترة 2011-2015 (ما يعادل 216 مليار دولار أميركي بسعر الصرف الرسمي للدينار الليبي)¹.

الشكل 1- الفرق بين معدلات النمو المتوقعة والفعلية في الناتج المحلي الإجمالي، 2010-2015



المصدر: حسابات الإسكوا.

على ضوء المقارنة مع محاولات سابقة لتحديد كلفة الأثر الاقتصادي للصراع في ليبيا، يمكن القول إن هذا التقييم أكثر واقعية للأسباب التالية: فهو المحاولة الأولى لتقدير أثر الصراع باستخدام قاعدة بيانات حديثة تأخذ في الاعتبار التغيرات الاقتصادية الناتجة عن الأزمة؛ وهو يستخدم نموذجاً وطنياً خاصاً بليبيا في التحليل، على عكس الدراسات السابقة التي قاست الآثار طويلة الأمد دون مراعاة قنوات انتقال الصراع إلى الاقتصاد؛ وقد بُذلت جهود كبيرة سعياً إلى إحصاءات تحدد سمات جديدة في نمذجة الاقتصاد الليبي من حيث التجارة والاستهلاك والإنتاج والاستثمار.

وعند مقارنة توقعات النماذج مع توقعات صندوق النقد الدولي في عام 2009، يمكن أن تصل كلفة الحرب في ليبيا في الفترة 2016-2020 إلى 491.2 مليار دينار ليبي (ما يعادل 364 مليار دولار أميركي

¹ تم اعتماد سعر الصرف الرسمي 1.35 دينار ليبي للدولار الأميركي الواحد بتاريخ 2020/12/02. علماً بوجود أسعار صرف متعددة يتم العمل بها في القطاع المصرفي الليبي والدولة بالإضافة لسعر الصرف بالسوق الموازي.

بسعر الصرف الرسمي للدينار الليبي)². وتُقدَّر الكلفة الإجمالية للصراع منذ اندلاعه في عام 2011 حتى اليوم بمبلغ 783.4 مليار دينار ليبي (ما يعادل 580 مليار دولار أميركي بسعر الصرف الرسمي للدينار الليبي)³.

وإذا لم يُوقَّع اتفاق سلام في السنوات المقبلة، سترتفع كلفة الصراع بشكل حاد. وستبلغ كلفة الصراع في الفترة 2025-2021، ووفقاً لتقديراتنا، 628.2 مليار دينار ليبي (ما يعادل 465 مليار دولار أميركي بسعر الصرف الرسمي للدينار الليبي)⁴، لتصل الكلفة الإجمالية للصراع إلى 1411.6 مليار دينار ليبي في الفترة 2025-2011 (ما يعادل 1046 مليار دولار أميركي بسعر الصرف الرسمي للدينار الليبي)⁵.

وقد أدت ثلاثة عوامل رئيسية إلى زيادة الخسائر الاقتصادية في ليبيا: تدمير الأصول الرأسمالية، وخسارة الإنتاجية، وتراجع أسعار النفط في الأسواق المالية. وتشير تقديراتنا إلى أن معظم الخسائر مرتبطة بالدمار الذي سببه الصراع.

الشكل 2- الخسائر المقدرة في الناتج المحلي الإجمالي، 2025-2016



² تم اعتماد سعر الصرف الرسمي 1.35 دينار ليبي للدولار الأميركي الواحد بتاريخ 2020/12/02. علماً بوجود أسعار صرف متعددة يتم العمل بها في القطاع المصرفي الليبي والدولة بالإضافة لسعر الصرف بالسوق الموازي.

³ نفس المصدر

⁴ نفس المصدر

⁵ نفس المصدر

المصدر: حسابات الإسكوا.

عطل الصراع في ليبيا التجارة الخارجية وشل الاقتصاد. وسُجل انخفاض مفاجئ وكبير في صادرات بعض المنتجات الرئيسية، ولا سيما المتعلقة بالنفط. لكن أثر الصراع كان أشد على الواردات، ويرجع ذلك أساساً إلى تقلص قطاعي التشييد والبناء، وانخفاض نفقات العمال المغتربين والمواطنين على السواء. وشكّل تدفق العمال الأجانب العائدين إلى بلدانهم الأصلية وانخفاض دخل المواطنين الليبيين السببين الرئيسيين في انخفاض الاستهلاك النهائي. كذلك أدى الانخفاض غير المسبوق في الاستثمار العام إلى تكثيف الطلب المحلي على المنتجات المستوردة.

ودمّر الصراع عدة قطاعات أخرى في الاقتصاد الليبي، ولا سيما القطاع النفطي وقطاعات البناء والزراعة والتصنيع.

باء- الأثر المالي

يظهر اعتماد ليبيا الشديد على عائدات النفط، شأنها شأن بلدان عربية أخرى مصدرة للنفط، في هيكل الإيرادات والنفقات الحكومية. وتتضمن عائدات النفط في ليبيا الفائض المالي من صادرات النفط الخام والمنتجات المكررة؛ والتكرير والتوزيع محلياً؛ وعائدات شركات النفط الأجنبية العاملة في ليبيا، التي تدفع ضرائب الدخل ورسوم الامتياز للحكومة. وقبل الأزمة، شكّلت عائدات النفط، في الفترة 2000-2010، حوالي ثلثي الإيرادات الحكومية الإجمالية. لكن الصراع أثر بشكل كبير على الإيرادات والنفقات الحكومية بسبب انكماش النشاط الاقتصادي، وتراجع قدرة الدولة على استخراج النفط وتكريره.

ثالثاً- الاستنتاجات وما يترتب عليها من سياسات

أدخل الصراع الاقتصاد الليبي في أزمة غير مسبوقة. وينبغي إطلاق مفاوضات سياسية مكثفة لاستعادة السلام والمساعدة في إعادة بناء الاقتصاد الليبي.

وتتطلب عملية السلام خطة لإعادة البناء والإنعاش تستند إلى الركائز الثلاث التالية:

- حوكمة اقتصادية فعالة وشفافة، من خلال إطار مؤسسي جديد يتسم بالكفاءة لتنفيذ استراتيجيات إعادة التأهيل والانتعاش الاقتصاديين؛
- إعادة التأهيل والإعمار في القطاعات المتضررة من الصراع لوضع الاقتصاد الليبي على طريق النمو؛
- تعزيز النمو والاستثمار من خلال برامج إعادة الإعمار الطارئة قصيرة الأجل والإصلاح المؤسسي المتوسط والطويل الأجل.